

تعديل نظام تعويض الأجانب عن أراضيهم

أقر مجلس الدولة مشروع قرار جمهوري
تضمن تعديلات هامة في بعض تشريعات
الإصلاح الزراعي الخاصة بتعويض
الأجانب عن الأراضي الزراعية التي تم
الاستيلاء عليها .
وفي مقدمة هذه التعديلات :

● أن يتم تقدير ثمن الأرض بمعرفة
اللجنة العليا لتقدير أثمان أراضي الدولة،
ويكون التقدير نهائيا بعد اعتماده من
مجلس هيئة الإصلاح الزراعي - وذلك
إذا لم تكن قد ربطت عليها الضريبة في
التقدير العام لضرائب الإطمان منذ أول
يناير ١٩٤٩ ، ليوارسها . أو ربطت
عليها ضريبة سنوية لا تتجاوز جنبها
عن الفدان .

● تشكيل لجنة قضائية أو أكثر ،
تختص - دون غيرها - عند المنازعة
بمحقق القرارات والديون العقارية
وملكية الأرض . ثم الفصل في المنازعات
الخاصة بتوزيعها على المنتفعين . وفي
جميع الأحوال لا تقبل المنازعة بعد ١٥
يوما من تاريخ النشر . ولا تقبل المنازعة
في القرارات الصادرة بالتوزيع الابتدائي
قبل أول أكتوبر ١٩٥٦ ، وذلك ماعدا
المنازعات التي رفعت قبل هذا التاريخ
- وبالتالي يتمتع على المحاكم نظر هذه
المنازعات . وتحال إلى اللجان جميع
القضايا التي لم يفتح فيها باب المرافعة
ويجوز الطعن في قرارات اللجان أمام
المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة،
ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرارات
إلا إذا أمرت بذلك دائرة فحص الطعون .